

ضبط المفردات العربيّة في معاجم العلماء الهنود العربيّة والمزدوجة

- د. ضياء القمر آدم علي¹

المرادب (ضبط المفردات) فعلٌ ما يمنعها من أن تُقرأ خطأ،² أو تقييدها بعلامات تُبين طريقة نطقها الصّحيحة.

وينقسم ضبط الكلمات إلى أنواع؛ من أهمّها:

الأوّل: الضّبط بالتّنصيص، ويعنى به الضّبط بالتّنصيص بعد الكلمة؛ وهذا يشمل ما يأتي:

(أ) التّنصيص على أسماء كلّ أو بعض حروفها المحتملة للتّصحيف؛ مثل أن يقال في ضبط كلمة (تسعة): (بتقديم التّاء على السيّن) احترازًا من اشتباهها بكلمة (سبعة).

(ب) التّنصيص على ما يُحتاج إلى بيانه؛ ممّا عليها من حركاتٍ أو سكّاتٍ؛ مثل أن يقال في ضبط كلمة (رجل): (بكسرٍ، فسكونٍ، احترازًا من اشتباهها بكلمة: (زجل).

الثّاني: الضّبط بالقلم؛ وهو طريقة الضّبط الشّائعة والمعول عليها في هذا العصر؛ وذلك برسم الكلمة كاملةً بنقّط الحروف، وبعلامات الحركة والسّكون.

الثّالث: الضّبط بالقياس أو بالوزن أو النّظير؛ وهو ضبط الكلمة بذكر كلمةٍ شهيرة من وزنها؛ أي: ضبطها بأن يذكر ما يساويها في زنتها بكلمةٍ معلوم وزنها؛

¹ أستاذ اللغة العربيّة بالجامعة المحمّديّة منصوره، مالىغاون، مهاراشتر، الهند

² لسان المحدثين لمحمد خلف سلمة، 4/5.

لاشتمارها وكثرة تداولها على الألسنة؛ كأن تقول في ضبط لفظة (يَنْزَعُ): وَيَنْزَعُ أَي: يَرْجِعُ؛ وَزَنًا وَمَعْنَى.

الرَّابِع: الضَّبُّطُ بذكر صيغة الكلمة؛ كأن يقال: مصغرةً، أو مكبرةً، أو مبنيةً للمجهول.¹ وبدأ الاهتمام بالضبط منذ عصر أبي الأسود الدؤلي؛ حيث إنه قام - بناءً على توجيه من الخليفة علي بن أبي طالب - بوضع قواعد للنحو تمّ - من خلالها - ضبط اللغة، وتحديد الأسماء، والأفعال، والحروف، ومن جملة ما قام به أبو الأسود أن بدأ بوضع العلامات الدالة على حركة الأسماء والأفعال؛ وهي الفتحة، والضمة، والكسرة؛ فكان يدلّ على ذلك بوضع النّقاط على الحروف أو أدناها، وجاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ ووضع ضبط الحركات؛ حيث جعل الفتحة ألفاً صغيرة؛ توضع مبسوطة وممدودة فوق الحرف المتحرك بها من اليمين إلى اليسار هكذا، والضمة: واوًا صغيرة؛ توضع فوق الحرف المتحرك بها هكذا، ومواقع هذه الحركات دلّت بشكلٍ آخر على النّحو الإعرابي للكلمة -أيضاً.

أمّا ضبط الكلمات العربيّة في المعاجم العربيّة، فتشير الدّراسات اللّغويّة الحديثة إلى أنّ المعجميّين القدامى لم يعتنوا بضبط الكلمة، ولم يجعلوه سمةً بارزةً لمعجماتهم؛ ولذلك نرى العلماء المحدثين يوجهون إلى تلك المعاجم جملةً من انتقادات: أهمّها التّصحيف، يقول الدّكتور حسين النّصار: "لعلّ ما يؤخذ على معاجمنا جميعاً التّصحيف؛ فالكتابة العربيّة لا تبين نطق الحروف؛ التي ترسمها، وتحتاج إلى إشاراتٍ مضافةٍ لإبانة ذلك؛ فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدّة أوجه، ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصّحيح؛ بسبب إهمال الكاتب أو تعبه، فتُسبّب الخطأ، ولم يأت به أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم، حتّى جاء أبو علي الفايّ

¹ نفس المرجع، 6-4/5 ملخصاً.

(ت356هـ)؛ فضبط ألفاظه في: ((البارع)) بالعبرة، ولكن العلماء بعده أهملوا سنته، حتى أحيها المجد الفيروز آبادي في: ((القاموس المحيط))¹.

ما قاله الدكتور من أن "لم يأبه أصحاب المعاجم الأولى حتى جاء أبو علي فضبط ألفاظه في: ((البارع)) بالعبرة" لا أطمئن إليه؛ لأنَّ الخليل بن أحمد (170هـ) -أول واضع للمعجم- لم يهمل الضبط في معجمه، ولم يفته أن يشير إلى ما يحتمل أن يتسرَّب إليه خطأً أو لحنٌ؛ فكثيراً ما نجده يشير إلى الضبط بالعبرة، كقوله في: شيع وشوع: "شيع وشوع: الشوع: شجر البان، الواحدة: شوعة. قال الطرماح:

جَنَى نَمَرٍ بِالْوَادِيَيْنِ وَشُوعٌ²

فمن قال -بفتح الواو وضمَّ الشين- فالواو نسقٌ، وشوع: شجر البان، ومن قال: وشوع- بضمهما- أراد: جماعة وشع³.

وقوله في: الْمُطَوَّعَةُ: "والمُطَوَّعَةُ -بكسر الواو وتثقيل الحرفين -: القوم: الَّذِينَ يَتَطَوَّعونَ بِالْجِهَادِ، يَخْرُجونَ إِلَى الْمُرَابَّطَاتِ. وَيُقَالُ لِلْإِبِلِ وَغَيْرِهَا: أَطَاعَ لَهَا الْكَلَأُ: إِذَا أَصَابَتْ: فَأَكَلَتْ مِنْهُ مَا شَاءَتْ"⁴.

وكذلك ابن دريد (ت321هـ) جاء قبل أبي عليّ القاليّ، وضبط الكلمة؛ التي يحتمل وقوع الخطأ فيها، ولم يغفل عنه في معجمه، ومن أمثلة ذلك قوله: في مادة: دجب: "الدَّجُوبُ -يَفْتَحُ الدَّالُ -: الْوِعَاءُ أَوْ الْغَرَارَةُ يُجْعَلُ فِيهَا الطَّعَامُ"⁵. وقوله: في مادة: ب ذ ج: "والبَدْجُ -يَفْتَحُ الْبَاءُ وَالدَّالُ: الْحَمَلُ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ"⁶.

¹ ينظر: المعجم العربي: نشأته وتطوره، ص 711.

² هذا عجز بيت من الطويل في ديوانه، ص 295.

³ العين، 190/2.

⁴ نفس المرجع، 210/2.

⁵ الجوهرة، 612/1.

⁶ نفس المرجع، 289/7.

أما ما قاله الدكتور من "أن العلماء بعده أهملوا سنته؛ حتى أحيائها المجد الفيروز أبادي في ((القاموس المحيط)) -أيضاً- فيه نظراً؛ إذ جاء بعده غير قليل من العلماء، اعتنوا بظاهرة الضبط في معاجمهم، خذ- على سبيل المثال- ابن فارس، يقول في مادة: زج ج:

"(زَج) الرّاء والجيم أصلٌ يدلُّ على رِقَّةٍ في شيءٍ، من ذلك: رُجُّ الرُّمَحِ والسَّهْمِ، وجمعه: زَجَاجٌ، بكسرِ الرَّاءِ"،¹ وأبا منصور الثعالبي (ت429هـ)، يقول: "الشَّعْبُ- بفتح الشَّين: أكبرُ من القبيلة، ثمَّ القبيلة، ثمَّ العِمَارَةُ- يَكْسُرُ العَيْنِ، ثمَّ البطن، ثمَّ الفخذ"،² والزَّمَخْشَرِيُّ (538هـ)، يقول في مادة: ق ل ع: "قلع الشَّجَرَةَ واقتلعه، وتقلَّع المدر عن إثارة الأرض، ورماه بقلاعَةٍ بالتَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ: بمدرَةٍ يقتلعها من الأرض، ورماه بالمقلع، وسيف قلَّعيّ- بفتح اللَّام: عتيق نسب إلى معدن بالقلع، وهو جبلٌ بالشَّام"،³ والفَيْهَوِيُّ (ت770هـ)، يقول في مادة: أ ك ل: الأكلُ: معروفٌ؛ وهو مصدر: أَكَلَ: من باب: قَتَلَ، ويتعدَّى إلى ثانٍ بالهمزة، والأَكْلُ- بضمَّتَيْن وإسكان الثَّاني: تخفيف المأكول، والأَكْلَةُ- بالفتح: المرَّة، وبالضم: اللُّقْمَةُ، والمأكَلَةُ- بفتح الكاف وضمِّها: المأكولُ -أيضاً، والمأكول: مَا يُوْكَلُ".⁴

فالغرض أنَّ البارِع لم يكن هو أوَّل من ضبط الكلمة بالعبرة- كما ذهب إليه الدكتور- بل سبقه غير قليل من العلماء واعتنوا بها، كما أنَّ الفيروز أبادي ليس الَّذي هو أحيا هذه السُّنَّة؛ وإنَّما هذه سنَّةٌ قديمةٌ استمرَّت عليها المعجميون في معاجمهم؛ بدءاً من عصر الخليل إلى عصرنا هذا.

ولكن ما الَّذي حمل الدكتور على القول بهذا؟ أرى أنَّه وجد ثَمَّةً فرقاً كبيراً بين ما صنعه أبو عليِّ القاليِّ ومن قبله، وبين ما صنعه الفيروز أبادي ومن قبله من المعجميين

¹ المفاتيح، 7/3.

² فقه اللُّغة وسر العربيَّة، ص155.

³ أساس البلاغة، ص98.

⁴ المصباح المنير، ص17.

من أعمال الضبط؛ حيث إنه وجد أبا عليّ القاليّ يُعنى بالضبط عنايةً فائقة؛ فلم يُهمَل كلمةٌ كان من الممكن أن يتطرق إليها خطأً أو تصحيفاً، أو يصعبُ على الدارس فهمها إلا ضبطها ضبطاً كاملاً، أمّا الآخرون فلم يعنوا به إلا ما جاء عفويّاً- في أحيانٍ قليلةٍ- وهناك فرقٌ بين عمل من يعتني بشيءٍ ومن لا يعتني به، والله أعلم.

فخلاصة ما تقدّم أنّ الضبط في المعاجم العربيّة سنّة قديمة، اهتمّ بها المعجميون في كلّ عصر، غير أن بعضهم شديد الاهتمام به؛ كالقالي، وبعضهم قليل الاهتمام به؛ وهم من دونه.

أمّا في شبه القارّة، فقد عني علماؤها بضبط المفردات العربيّة لِدرءِ خطر التّصحيف والتّحريف وأثاره السيّئة المترتبة على الدّارسين، وتسهيلاً على أبناء شبه القارّة تعلّماً وتعلّماً؛ فلذا نرى جميع المعجمات في شبه القارّة الهنديّة- سواء كانت معاجم عربيّة أو مزدوجة- تتوقّر على الضبط، ولم أعرف معجماً خلاً منه، غير أنّ الضبط- في معاجمهم العربيّة- يختلف عن الضبط في معاجمهم المزدوجة؛ حيث اشتمل في الأولى على جميع أنواعه، سوى الضبط بالقلم، واشتمل في الثّانية على نوعين منه؛ وهما: الضبط بالقلم، والضبط بالحركات من حركةٍ وسكونٍ وشدّةٍ.

أمّا الضبط بالتّنصيص؛ وهو إمّا تنصيصٌ على أسماء كلّ أو بعض حروفها المحتملة للتّصحيف، وإمّا تنصيصٌ على ما يُحتاج إلى بيانه ممّا عليها من حركاتٍ أو سكّاناتٍ؛ فقد اعتنى بهذا النوع من الضبط- في شبه القارّة- غير واحدٍ من المعجميّين، منهم: الإمام الصّغانيّ (ت650هـ) في: ((التّكملة)) و((العباب))، والفتيّ (ت986هـ) في: ((بحار الأنوار))، والرّبيديّ (ت1205هـ) في: ((تاج العروس)) و((التّكملة)).

وهذه أمثلةٌ من هذا الضبط في هذه المعاجم: